



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

المؤتمر السنوي الثاني للمركز العربي - باريس:

## «ديمقراطيات في طور التشكّل: البلدان العربية بوصفها مختبراً لتحولات سياسية جديدة»

في الكوليج دو فرانس - باريس، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

المحاضرة الافتتاحية:

## الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية

عزمي بشارة

النص الكامل لمحاضرة الدكتور عزمي بشارة الافتتاحية بعنوان:

## الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دروس نظرية من تجارب عربية

في مؤتمر

«ديمقراطيات في طور التشكّل: البلدان العربية بوصفها مختبراً لتحولات سياسية جديدة»

في الكوليج دو فرانس في باريس، 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 2019

أود أن أشكر الكوليج دو فرانس على هذه الفرصة التي أُتيحت لي، وتحديدًا البروفيسور هنري لورنس وبقيه الزملاء، وأتمنى أن يستمر هذا النوع من التعاون والتبادل الثقافي بيننا في المستقبل. كما أشكر الحضور الكريم.

هذه المحاضرة هي خلاصة كتاب فرغت من تأليفه وسيصدر قريباً حول الدروس النظرية المستفادة من الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، نجاحه وفشله، وكذلك حول إمكانيات الاستفادة من دراسات الانتقال الديمقراطي في مناطق أخرى من العالم. وهو ينطلق من أنّ العلوم الاجتماعية والإنسانية غير قابلة لطرح باراديمات كلية شاملة، بل هي، في نهاية الأمر استخلاصات نظرية من دراسة مجتمعات محددة وتجارب بشرية عينية، أو دراسات إقليمية، أي ما يُسمّى باللغة الإنكليزية Area studies. كانت العلوم الاجتماعية والإنسانية في بداية نشوئها في أوروبا القرن التاسع عشر، في الحقيقة، دراسات أوروبية؛ وبهذا المعنى هي دراسات إقليمية بموجب التسمية المعاصرة. وقد نشأت من تطبيق منهج التفكير العلمي في دراسات الانتقال إلى الرأسمالية والمجتمع الحديث في أوروبا، وآثار هذا الانتقال في المجتمع والفرد، واستُنبتت واستُنبتت منها تعميمات ونظريات وقانونيات تحولت إلى أساس العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كانت العلوم الاجتماعية في البداية، إذًا، دراسات أوروبية مع نزعة وطموح إلى طرح تعميمات كونية، ولا سيما في مرحلة فتح الغرب قارّات المعرفة والجغرافيا مسلّحًا بإرادتي المعرفة والقوة التي تعمل على الهيمنة كونياً. وقد وصلتنا بوصفها علومًا كونية بغض النظر عن نشأتها كدراسات إقليمية. وفي ضوء رؤيتي تلك، فإنني لم أتقبّل في يوم من الأيام أنّ المعرفة التي تُنتج خارج أوروبا وأميركا الشمالية تندرج ضمن الدراسات الإقليمية، في حين أنّ ما يقوم به دارسو المجتمعات الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية في أوروبا هو علوم اجتماعية. فمن الممكن أن تسمح أبحاثنا التي نقوم بها عن مجتمعاتنا باستخلاص تعميمات كونية، في حال توافرت فيها عناصر مثل الدأب المعرفي وصرامة المنهجية العلمية النقدية المستفيدة بدورها من الأبحاث في مناطق أخرى من العالم، بما يمكّننا من المساهمة في تطوير العلوم الاجتماعية والإنسانية عمومًا، تعبيراً عن نزعة إنسانية تميز العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تستحق هذه التسمية.

وهذه هي محاولتي في دراساتي بصفة عامة، وفي هذه الدراسة حول الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية التي أحاول فيها أن أخرج بتعميمات قد تصلح لمجتمعات أخرى، بما في ذلك صياغة مفاهيم منطلقة من التجربة، لكنها تستفيد بالطبع من التطورات المعرفية والمنهجية في العلوم الاجتماعية والإنسانية كما نعرفها، وتتضمن هذه التطورات ما سُمّي بنظريات «مدرسة التحديث» و«دراسات الانتقال الديمقراطي»، وغيرها.

أمّا منطلق الثاني فهو أنّ الديمقراطية في عصرنا هي الديمقراطية الليبرالية؛ أي التي تعتمد على عنصرَي المشاركة الشعبية في تقرير المصير وعملية صنع القرار، من خلال الانتخابات الدورية والتداول السلمي

للسلطة أساساً، وحماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية. ويجتمع هذان العنصران في مفهوم المواطنة الحديثة. ومن حق أيّ إنسان في عصرنا أن تنتظم علاقته بالدولة من خلال هذا النوع من المواطنة، ومن واجبنا كباحثين وعلماء بحث إمكانية ذلك، وشروطه.

لقد استخرجت من بحثي بعض النقاط التي أودُّ الحديث عنها. ولديّ انطباع مفاده أنّ جزءاً كبيراً من الحضور يود الاستماع لما لديّ حول ما يجري الآن في هذه الأيام في لبنان والعراق والجزائر والسودان. طبعاً، هذا ليس جزءاً من البحث المكتوب الذي وُزِعَ عليكم باللغة الفرنسية، والذي يمكنكم قراءته ومن ثمّ فلن ألتزم به، وسأستغلّ الوقت في محاضرة مختلفة عن النص المكتوب، ولكنها ملتزمة باستنتاجاته.

ما يهمني في ما يجري الآن بشأن تجربة العراق ولبنان هو أنّ الحراك الثوري تفجّر في بلدين هما جزء من المشرق العربي الذي اتسم تاريخياً بتعدد تركيبه الإثني والطائفي، وأنّ هذا يجري بعد التجربة السورية التي تستخدم للتخويف من الانتقال الديمقراطي في المشرق العربي، لكونه يواجه تهديدات كبرى نتيجة الشروخ الإثنية والطائفية، وهو ما انتبهت إليه نظرية التحديث، منذ أيام سيمور مارتن ليبسيت وآخرين، وبعدهم دانكوارت روستو في دراسته عام 1971، في إشارتها إلى أنّ من شروط الانتقال الديمقراطي هو غياب الشروخ الاجتماعية الكبرى، وتحقق ما يسمّيه روستو «الإجماع على الدولة» أو «الوحدة الوطنية». وهو شرط بدهي اتفقت فيه دراسات الانتقال الديمقراطي مع نظرية التحديث أيضاً؛ فمن دون إجماع على الدولة، ولا سيما في ظل وجود شروخ إثنية وطائفية عميقة تؤججها حركات تقوم بتسييسها، يمكن أن تتحول إتاحة التعددية السياسية بإضعاف النظام السلطوي إلى احتراب أهلي، أو إلى حركات انفصالية، وليس إلى مرحلة انتقال ديمقراطي.

وجاء الرد على هذا الاستخدام لنتائج الثورة السورية وقمعها الدموي، وعلى كل ما يمكن تسميته الثورة المضادة في العالم العربي، من لبنان والعراق. وأضع عنواناً وهو «المواطنة» لما يجري فيهما حالياً؛ أي رفض الانتماءات الطائفية بوصفها المنظم للعلاقة بين الفرد والدولة، والتأكيد على فكرة المواطنة والدولة الوطنية ورفض فكرة الطائفية السياسية والمحاكمة المترتبة عليها، وفي ذلك يعيد الحراك الثوري الجاري في هذين البلدين العربيين المشرقيين صياغة الهوية الوطنية ويبرزها في مواجهة الطائفية السياسية.

وعموماً يُفترض أنّ تكون النخب السياسية هي الأكثر حرصاً على وحدة الدولة الوطنية. لكن ما يجري في لبنان والعراق هو أمر مفارق لذلك مع أنه ليس مستغرباً، وتتمثل هذه المفارقة في أنّ التأكيد على الوحدة الوطنية لا يصدر عن النخب الطائفية السياسية الحاكمة، بل يصدر من أدنى. فلقد استمعنا لتصريحات قادة سياسيين مهمين» بقولهم إنه لا بديل من النظام الطائفي، في حين أنّ الجمهور من أدنى يؤكد على رفض النظام الطائفي، ويؤكد على فكرة المواطنة. إنها مفارقة تبدو عجبية؛ أن تكون الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة متخلّفة عن الثقافة السياسية لأوساط فاعلة من الجمهور المتضرر من سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها للشأن العام.

إنّ ما يجري في لبنان والعراق هو، إلى حدّ بعيد، ثورة سياسية وثقافية في الوقت ذاته. ولا أتوقع أن يتم الانتقال في الحالتين بإسقاط النظام في كل منهما دفعة واحدة بالثورة وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على المواطنة، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد مركز قوة واحد لإطاحته؛ أي لا يوجد طانع قرار واحد يمكن إطاحته في هذين البلدين، خلافاً لما جرى في مصر وتونس (مع الفارق بينهما من ناحية تجربة الانتقال ذاتها). فالنظامان، في العراق ولبنان، طائفيان برلمانيان منتخبان ومتعدداً الرؤوس. مع الفرق بينهما في أنّ النظام الطائفي حديث النشأة وغير متجذر في العراق، بينما ترتد جذور النظام الطائفي اللبناني التحاصفي إلى نظام متصرفية جبل لبنان في ستينيات القرن التاسع عشر، كما أنّ هناك فارقاً آخر يتمثل بأنّ الدستور في لبنان طائفي أمّا في العراق فليس الدستور طائفيًا، وهو ما يفترض بعملية التغيير في العراق أن تنعكس في طبيعة الحركات السياسية التي تتعامل مع دستور ديمقراطي نسبياً بنهج سياسي طائفي. ولكن مقاومة

التغيير في العراق عنيفة جدا، فقوى الطائفية السياسية ما زالت فتية في مرحلة اعتقدت فيها أنها أحكمت سيطرتها على مقدرات البلد. وحفاظ الحراك الشعبي على استمراريته وسلميته يكاد يكون أعجوبة.

على كل حال لا يمكن إطاحة النظام في البلدين بفعل سياسي واحد مثل حراك أو انتفاضة أو ثورة، بل هذه عملية طويلة أطلقها الحراك الثوري الجاري في البلدين. والمهم أنها بدأت في لبنان والعراق، وأعتقد أنها ستعود إلى سورية لاحقاً، ولا سيما بعد أن يثبت أن «الانتصار» المزعوم للنظام القائم فيها أسوأ من أي هزيمة، وأنه غير قادر حتى على تأمين حياة مستقرة لجمهوره الذي ضحى من أجله.

يشهد لبنان، صعود تيار مركزي وازن مُعادٍ للنظام الطائفي بشكل واضح، وتمسك بـ «دولة المواطنة» والدولة المدنية. هذا يحدث في لبنان أول مرة منذ عام 1863، وهذا حدث تاريخي عظيم. كانت هنالك دائماً حركات معادية للطائفية ولكنها كانت حركات أيديولوجية، أحزاب يسارية أو قومية ترفض الطائفية من منظوراتها الأيديولوجية - السياسية، وليس تياراً مدنياً عامّاً يمثل توجهاً مركزياً في المجتمع يخرق الطوائف ويعبر فوقها رافضاً الطائفية من منطلق المواطنة.

وأضيف، إن الخطوة الحضارية الكبيرة في الموجة الثورية الثانية التي يشهدها العالم العربي، تتمثل بأنها أيضاً ثورة جيلية، وأن منطلق جيل الشباب الذي خرج إلى الشوارع في هذه الدول، أخلاقي وليس أيديولوجياً. والمزاج المدني التقدمي واضح للغاية في الحراك اللبناني. وذلك يشبه في أحد أبعاده ما جرى في فرنسا وأوروبا عام 1968، من حيث أنه كان ثورة ثقافية لم تسقط أنظمة، ولكنها غيرت طبيعة السياسة والأحزاب والثقافة السائدة عموماً. أمّا الحركات الأيديولوجية الراديكالية التي نجمت عنها فكانت أقل نتائجها أهمية. وهذا ما أقصده بوجود بُعد ثقافي يتخطى المظهر السياسي في ما يجري الآن في لبنان والعراق.

وما يحدث الآن من حراك جديد يثير عندي بعض التفاؤل، لأنه يفتح النظر على قصور الاعتقاد الذي ساد، المتمثل بانتصار الثورة المضادة، وتحديه. ويحدث أيضاً الترويج من جديد، في أوروبا والولايات المتحدة، لضرورة العودة إلى أجندة استقرار الأنظمة السلطوية (وهي أجندة الحرب الباردة التي ظلت قائمة في المنطقة العربية لأسباب أبيتها في كتابي). وقد تعزز هذا الاعتقاد بعد الانقلاب العسكري في مصر، في 3 تموز/ يوليو 2013، وعودة الاستبداد - وكما تعلمون فإن الاستبداد العائد هو أسوأ من الاستبداد البائد لأنه انتقامي الطابع - فما يحدث الآن من حراك يبين صحة ما كنا نقوله، من أن ما حدث بين عامي 2011 و2013 هو فقط الموجة الثورية الأولى التي ستتبعها موجات أخرى، وأن بذور الحرية في المنطقة العربية قد بُذرت وأن أشجارها تنمو في كل الاتجاهات في العالم العربي، وأن الحروب الأهلية في سورية واليمن وليبيا كانت من نتائج طبيعة أنظمة الاستبداد التي كانت سائدة؛ بما في ذلك ظهور الحركات الإسلامية الطائفية والمذهبية المتطرفة، والضرر البنيوي الفادح الذي ألحقته بالمجتمعات. وتلخصت وجهة نظرنا يومئذ في أن العوامل التي أوقدت الثورات في عام 2011 ما زالت قائمة، يضاف إليه تجاوز حاجز الخوف والتطلع إلى الحرية. ومن هنا، فإن استمرار هذه العوامل وعدم حل القضايا التي أثارها تلك الثورات يدفعان إلى التفكير برؤية تاريخية غير خطية لسيرورة الانتقال من النظم السلطوية إلى مرحلة الانتقال الديمقراطي.

ويصدر تفاؤلي هنا أيضاً عن أن الموجة الثورية الثانية تتميز بسلميتها وبعدها عن الحركات الإسلامية المتطرفة. والحراك الثوري في السودان، وحالياً في العراق، موجّه أصلاً ضد حركات دينية سياسية حاكمة. وفي الجزائر تحدث حالة تاريخية تفضي إلى اعتقادي أنها جاهزة للديمقراطية، ولا سيما بعد تجربة العشرية السوداء المرّة في سنوات الجمر، ثمة استنتاجات مهمة لدى الجيش والشعب بعدم العودة إلى العنف. ويعتمد نجاح الانتقال إلى الديمقراطية في السودان الذي تقود الحراك فيه قوى سياسية ومنظمة، وفي الجزائر التي لا توجد للحراك فيها قيادة سياسية منظمة، على وجود طموح سياسي للجيش لحكم البلاد من عدمه.

يعني ذلك أنّ الحديث عن الانتقال الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية لم يعد هامشيًا أو عفا عليه الزمن بعد سيادة الاعتقاد بانتصار الثورة المضادة، بل هو موضوع راهن وسوف يرافقنا، وفق مفهومي لسيرورة الانتقال الديمقراطي وعوامله وفواعله ودينامياته لمدة قادمة طويلة نسبيًا قد تراوح بين عشرين وخمسين سنة. فلقد دخلت المنطقة العربية في مرحلة ثورة تُشبه ما جرى في أوروبا في الفترة 1789 - 1848. وبهذا المعنى أعتقد أنه يجب أن نتوقع جميعًا كباحثين، على الرغم من عدم يقينية الاستشرافات، أنّ ما يجري في العالم العربي هو صيرورة قد تدوم نصف قرن، في حال لم تحلّ القضايا التي طرحتها الثورات وحركات الاحتجاج العربية. ولن يكون أيّ نظام سلطوي بمنجاة من زخمها التاريخي. وفي الأحوال كافة حطمت الشعوب العربية قلاع الخوف السلطوية وخلقت زخمًا تاريخيًا في عودتها لامتلاك زمام السيطرة على مصيرها. ويرتبط استمرار هذا الزخم بمحددات عديدة أهمها حاليًا في هذه المرحلة المفصلية هو الإرادة السياسية وما تصنعه الشعوب العربية في نقض السلطوية.

الآن بالنسبة إلى الموضوع الذي تناولته في ورقتي وفي الكتاب الذي سيصدر قريبًا: انطلق العديد من الباحثين في دراسة الانتقال الديمقراطي مما يسمّى بـ «نظريات مدرسة التحديث». والواقع أنّ هذه النظريات لم تتعامل مباشرة مع الديمقراطية وإنما تعاملت مع انتقال المجتمعات التقليدية إلى الحداثة. ويمكن أن نخترل غالبية العلوم الاجتماعية والإنسانية الحديثة في أوروبا وشمال أميركا في أنها دراسة لهذا الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. فنظريات كارل ماركس وماكس فيبر وإميل دوركايم وغيرهم من علماء الاجتماع والاقتصاديين والمؤرخين، كلّها عمليًا نظريات تحديث تدرس انتقال المجتمع والاقتصاد من الحالة التقليدية إلى ما يُسمّى «الحداثة»، مع اختلافات في فهم بنية هذا الانتقال وعوامله وفواعله الاجتماعيين، وفي تباين المقاربات والأجوبة عن معنى المجتمع الحديث وما يميز المجتمع التقليدي منه، وما يميزه من المجتمع التقليدي؛ حتى علم النفس نشأ بدايةً ضمن معالجة نتائج هذا الانتقال وتفرد الإنسان الفرد في المجتمع الحديث.

حصل الربط بين الديمقراطية ومدرسة التحديث إبان الحرب الباردة، فأولًا: غالبية نظريات الديمقراطية نشأت في مرحلة الحرب الباردة، إذا أخذنا منظّرَين أساسيين للديمقراطية الليبرالية مثل روبرت دال وجيوفاني سارتوي وغابرييل ألموند وسيدني فيربا. وثانيًا: جرت محاولات للربط المباشر بين نظرية التحديث والديمقراطية عند سيمور مارتن ليبسيت في مقال شهير له عام 1959 بعنوان "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy"، يطرح ما يُسمّى المتطلبات الاجتماعية للديمقراطية؛ مثل التمدين وحجم الطبقة الوسطى ودرجة التعليم واستخدام وسائل الحياة العصرية الحديثة وتقاناتها من ناحية، ومسألة «الشرعية» من ناحية أخرى؛ أي مدى قدرة النظام على توليد انطباعٍ مفاده أنه الأكثر مناسبة للمجتمع المعنيّ، وأنه القادر - في الوقت ذاته - على مواجهة قضايا الكبرى ومعالجة مشكلاته.

بعد ذلك، حدث خلال السبعينيات من القرن العشرين تطور مهمّ جدًّا في أوروبا الجنوبية؛ إذ انتقلت دول اليونان والبرتغال وإسبانيا إلى الديمقراطية، وبدأت موجة من الانتقالات الديمقراطية في أميركا الجنوبية. ومع هذه الانتقالات، نشأ تطور بحثي جديد، حيث اجتمع مجموعة باحثين من أميركا اللاتينية والولايات المتحدة وأوروبا وأسسوا ما يُسمّى بدراسات الانتقال الديمقراطي، وأشغلت هذه الدراسات الباحثين في ما يسمى علم السياسة المقارن إلى درجة تحوّلها إلى اختصاص أكاديمي تحت عنوان Transitology أو «علم الانتقال». عمومًا، اعترض هؤلاء الباحثون على نظريات التحديث. فخلافاً لها، لم يكونوا معنيين فقط بشرح نظرية الديمقراطية وتبيين أسسها وشروط الحفاظ عليها خشية تكرار انهيارها ونشوء أنظمة شمالية، كما جرى في إيطاليا وألمانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بل كانوا معنيين أيضًا بالانتقال إلى الديمقراطية في الدول النامية.

لقد تجاوز اعتراضهم على نظرية التحديث نقد ما سمي بنظرية التبعية Dependency Theory ، بتياراتها المختلفة لها، وبرز ذلك في أنّ نظرية التبعية لم تنقد نظريات التحديث من منطلق ديمقراطي بل من منطلق يساري، في حين أنّ هؤلاء انتقدوها من منطلق ديمقراطي ليبرالي. فقد تساءلوا: هل يجب أن تنتظر دول العالم الثالث ارتفاع معدل دخل الفرد وتوسّع الطبقة الوسطى وانتشار التعليم والتمدين ... إلخ، لكي تتخلص من أنظمة الاستبداد؟ ماذا يجب أن نقول لشعوبنا في ظل الدكتاتوريات الفاشية؟ وهل يمكن أن نكتفي بنقل جواب علم السياسة المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى، المتمثل بأننا غير جاهزين للديمقراطية؟ على هذا الأساس قامت دراسات الانتقال من منطلق يصحّ أن نصفه بـ «منطلق نضالي»، مؤيد للديمقراطية في العالم الثالث، ويرى أنّ هذه الشروط التي تطرحها نظرية التحديث ليست شروطاً ضرورية للانتقال.

وبيّنت بعض الدراسات أيضاً أنّ هذه الشروط لم تكن متوافرة أصلاً عند الانتقال إلى الديمقراطية في الغرب؛ فعندما انتقلت الولايات المتحدة إلى الديمقراطية في القرن الثامن عشر، كان غالبية سكانها من العاملين في الزراعة، ولم تكن نسبة التعليم مرتفعة فيها، ويصحّ ذلك بالنسبة إلى بريطانيا وفرنسا. وكل ما تطلبه نظرية التحديث من شعوب العالم الثالث لم يكن قائماً أصلاً في أوروبا عندما قامت الديمقراطية فيها.

المسألة الرئيسية التي ما زلنا نواجهها في نظري تتمثل بأن الديمقراطية في أوروبا وأميركا الشمالية تطورت تدريجياً؛ بمعنى أنّها كانت نظاماً ليبرالياً محصوراً في مجموعة محددة من البشر، ومن ثم اتسعت ديمقراطيته بالتدرّج مع توسّع حق الاقتراع. وما يطلبه منا منظرو التحديث، من ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع معدل وتيرة التمدين وتوسّع الطبقة الوسطى والثقافة الديمقراطية للعامة، ليس متطلبات مسبقة على الديمقراطية ولكنها من نتائج صيرورة تاريخية طويلة من تطور النظام الديمقراطي. ما يُطلب من شعوب العالم الثالث هو حقيقة استيعاب نتائج قرون من التطور وتمثّلها وإعادة إنتاجها، ويجب أن يكون هذا التطور جاهزاً في أميركا اللاتينية وفي آسيا لكي يتحقق بالديمقراطية. وهذا الكلام في الحقيقة نتاج الحرب الباردة. فهذه نظريات التحديث كان الحفاظ على الديمقراطية في الدول المتطورة في أوروبا وأميركا الشمالية والبحث في أفضليتها وشروط ديمومتها في مواجهة الشيوعية، يضاف إلى ذلك أنّ كلاً من الولايات المتحدة والدول الغربية أرادت أن تبرر دعمها للدول السلطوية الحليفة لها في العالم الثالث في مواجهة الشيوعية بأنّ هذه الدول والشعوب غير جاهزة للديمقراطية.

في الحقيقة كانت نظرية التحديث في بعض جوانبها تبريرية Apologetic، أو استُخدمت على هذا النحو على الأقل. فعندما انتهت الحرب الباردة فجأة تبخّرت هذه الادعاءات، وأصبحت الديمقراطية ممكنة حتى عند هذه الشعوب. فبعد نهاية تلك الحرب لم يعد التحالف مع الدكتاتوريات ضرورياً، لأنّ المقياس «إمّا معنا وإمّا مع الشيوعية» لم يعد قائماً. ولذلك، لم تعد الولايات المتحدة معادية للتحوّلات الديمقراطية في الدول الحليفة لها. هذا هو التحوّل الذي حصل. ولكن هذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة أصبحت تدعم الديمقراطية.

وهنا أستدرك بملاحظة فرعية، وهي أنّ الحرب الباردة انتهت في كل مكان في العالم ما عدا المنطقة العربية. وهذه الملاحظة مهمة لأنها ذات علاقة بالتعقيدات المدّعاة دائماً حول الاستثناء العربي. الحقيقة هي أنّ الحرب الباردة لم تنتهِ بالنسبة إلى المعسكر بقيادة الولايات المتحدة، الذي ادّعى أنه حامي الديمقراطيات في العالم لمواجهة الشيوعية في العالم العربي، وظلّت الولايات المتحدة مع دول أوروبا الكبرى إلى حدّ ما، تتعامل مع المنطقة العربية بمنطق الحرب الباردة؛ بمعنى أنّ معسكرها ظل يدعم الدكتاتوريات في المنطقة العربية خوفاً على ثلاثة أمور:



• أولاً: أمن إسرائيل؛ إذ كيف يمكن أن يُضمن أمن إسرائيل بانتخابات عربية دورية كل أربع سنوات غير معروفة نتائجها؟ فالأضمن لصنع صفقات واتفاقيات سلام وحماية الحدود مع إسرائيل هو الدكتاتوريات. ودومًا يُذكر مثال النظام السوري؛ ليس بوصفه نظامًا صديقًا، بل لأنه ضمن ألا تُطلق رصاصة واحدة من الحدود السورية منذ عام 1973، وأنّ النظام المصري السلطوي حافظ على اتفاق كامب ديفيد على الرغم من جميع ظروف المنطقة وحروبها وتقلباتها. وأيّ ديمقراطية في مصر قد تأتي بحكومات تعيد التفكير في الأمور.

• ثانيًا: أمن النفط والطاقة، وهو أقل أهمية حاليًا بالنسبة إلى الاقتصاد الأمريكي بسبب التوسع في إنتاج النفط الصخري وفي مصادر الطاقة البديلة من الطاقة الأحفورية، ولكن هذا الأمر كان مهمًا طوال العقود السابقة، وارتبط ارتباطًا عضويًا استراتيجيًا بمفهوم الأمن القومي الأمريكي وبمشروع مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وما زال يحتفظ بأهمية كبرى لتحريك النمو في اقتصاديات أوروبا وشرق آسيا، وبالنسبة إلى الأسعار على المستوى العالمي.

• ثالثًا: ما يسمّى «الإرهاب الإسلامي» أو نشوء حركات إرهابية وحاجة أوساط في الغرب إلى تحويله إلى عدو عالمي جديد يحلّ مكان «إمبراطورية الشر» السابقة. لقد نشأ هذا العنف المتطرف على خلفية ظروف لا يتسع المجال لشرحها في هذه «العجالة»، ولكنني أعتقد أنّ أهمها هو الأنظمة الاستبدادية وقضية فلسطين الملتهبة المزمّنة. هذه العوامل جعلت المنطقة العربية خارج القوانين الجديدة لما بعد الحرب الباردة.

أعود إلى متن محاضرتي. بعد الحرب الباردة عمومًا، نشأت دراسات الانتقال الديمقراطي على أنقاض أفكار نظرية التحديث حول الانتقال. لكن رأيي، وهذا ما أقوله في كتابي الذي سيصدر قريبًا، أنه لا يمكن مع ذلك الاستغناء عن فرضيات نظرية التحديث الأولى عند الحديث؛ ليس عن الانتقال الديمقراطي، بل عن ترسيخ الديمقراطية Consolidation of Democracy، وبالذات لأنّ المطلوب تحقيق الديمقراطية دفعة واحدة وليس تدريجيًا، بحيث يعمم حق الاقتراع في مجتمعات نامية تتسم بمعدلات نموّ متدنية، وبانخفاض حصة الفرد من الدخل، وبمستويات تعليم منخفضة قبل تمرّس نخبة سياسية بالعمل السياسي الديمقراطي. فعندما نتحدث عن ترسيخ الديمقراطية أو توطيدها يُتبيّن أنّ ترسيخها أمرٌ صعبٌ من دون نموّ اقتصادي مستدام يرتبط بتحقيق تنمية حقيقية، ومن دون درجة معينة من التعليم ... إلخ. فبعد أن يحصل الانتقال، يجب أن يُعنى النظام الديمقراطي الجديد بما تُسميه نظرية التحديث «المحددات الاجتماعية والاقتصادية المسبقة للديمقراطية»، وأعتقد أنّ أهمها التعليم. ومعظم الإحصائيات تثبت أنّ نسبة التعليم مرتبطة بالديمقراطية أكثر من أيّ معامل آخر، مثل مستوى الدخل والنموّ ... إلخ. لكن من الصعب التطرق إلى هذا الشأن خلال الوقت المخصص في هذه المحاضرة.

وأضيف إلى ذلك أهمية الثقافة السياسية للنخب التي تستلم الحكم؛ فلا يمكن توقّع نشوء ثقافة ديمقراطية في أوساط شعبية في ظل الدكتاتوريات. وتبيّن التجربة العربية بوضوح مدى أهمية الثقافة الديمقراطية للنخب في عملية الانتقال.

وجاءت المرحلة الثانية من دراسات الانتقال الديمقراطي بعد أن انتقلت دول المعسكر الاشتراكي إلى الديمقراطية، وهنا صدرت مساهمات بحثية وفكرية جديدة، أعاد بعضها الاعتبار إلى نظرية التحديث لأنّ أوروبا الشرقية عرفت تصنيعًا ونموًا اقتصاديًا ونسبة تعليم عالية، كما دخل عامل مهمّ آخر لم تنتبه إليه دراسات الانتقال الديمقراطي بقيادة باحثين مثل غييرمو أودونيل وفيليب شميتز و،آدام شيفورسكي ولورانس وايتهد وآخرين. ففي حالة انهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، لا يمكن تجاهل «العامل الخارجي»؛ إذ إنّ انتقال الدول الاشتراكية إلى الديمقراطية لا يمكن فهمه من دون الإصلاح الذي حدث من أعلى في قمة

الحزب الحاكم في الاتحاد السوفياتي، ما رفع الحماية عن هذه الأنظمة التي لم تحظَ يوماً بشرعية، بل فرضت بقوة الاحتلال الروسي بعد الحرب العالمية الثانية. وبنظرة إلى الخلف، أصبح ينظر بجديّة أكبر إلى تأثير البيئة الأوروبية في إسبانيا واليونان والبرتغال ودوره، وكذلك أثر إغراء الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة في حالتها يومئذ، وتطورها إلى الاتحاد الأوروبي في حالة دول أوروبا الشرقية. هذا العامل «العامل الخارجي» وتأثيره في صنع الديمقراطية سيهمنا حين نتحدث عن العالم العربي، حيث لا العامل الخارجي الدولي ولا البيئة الإقليمية يساندان الديمقراطية.

انطلقت في العالم العربي عام 2011 ثورات عفوية إلى الشارع تطالب عمومًا بمحاربة الفساد وتربطه بالاستبداد، وهذه الثورات والانتفاضات مستمرة الآن في الجزائر والسودان ولبنان والعراق. هذا الربط بين الاستبداد والفساد مستمر في الموجة الثانية من الثورات العربية. وهناك مسألة أخرى يجب ألا يتم الاستخفاف بها عند الحديث عن أيّ شعب من شعوب العالم وهي مسألة «الكرامة الإنسانية»؛ ففي الحالتين في تونس ومصر كان السبب المباشر لانطلاق الاحتجاجات التي قادت إلى الثورة هو الاعتداء جسديًا على الناس؛ إذ إن قضية احترام الجسد الإنساني وحرمة قضية رئيسة في استثارة الغضب وتفجّره ضد الاستبداد. كانت تحكم العالم العربي مجموعة أنظمة لا تحترم حرمة النفس الإنسانية والجسد الإنساني. قضية «الإذلال» كانت منطلق الثورة في تونس، لأن الحديث كان عن اعتداء جسدي. وفي مصر أيضًا ليس صدفة أن خرج الناس بعد أن مات شاب تحت التعذيب والقتل كقوادح للانتفاضات، ويجب ألا تُنسى؛ ليس بسبب الضحايا فحسب، بل لأهميتها الرمزية المستمرة المتعلقة بكرامة البشر. وأعتقد أنّ هذا العامل في سورية قام بدور مضاعف لما حدث في تونس ومصر. فقضية الإذلال والمسّ المستمر والمتواصل بحرمان الإنسان وجسده هي قضية الثورة.

تضيف الثورات العربية عنصرًا إلى نظرية الثورة، وهو ما أخصص له فصلًا كاملًا في كتابي. لم تتحدث دراسات الانتقال الديمقراطي عن ثورة، بل أخذت إسبانيا والبرازيل وغيرها نماذج للانتقال بالإصلاح من أعلى. فبعد الإصلاحات تختلف النخبة الحاكمة في عدة موضوعات، مثل الحاجة إلى الإصلاح أصلًا وعمقه، وقد تنشقّ النخبة الحاكمة، ويصبح المجال متاحًا لتفاوض / مساومة Bargaining بين المعتدلين في النخبة الحاكمة والمعتدلين في المعارضة للتوصل إلى ما يُسمونه بالـ «ميثاق». وعلى أساس هذا الميثاق، يقوم النظام الديمقراطي. وغالبية الانتقالات، في ما يسميه صامويل هنتنغتون بـ «الموجة الثالثة»، حصلت بإصلاح من أعلى ومن دون ثورة. وقد رافقتها في بعض الأحيان احتجاجات جماهيرية لتعميق الإصلاحات، ولكن غالبية الانتقالات – إن لم يكن كلّها - حصلت بانشقاق النخبة الحاكمة نتيجة لمبادرات إصلاحية. وحتى في بولندا، عندما بدأت حركة تضامن بحراك نقابي تحوّل إلى حراك ثوري فشلت، وحصل انقلاب عسكري، ولكن عندما عاد الإصلاح في الاتحاد السوفياتي أصبح التفاوض حول الطاولة المستديرة بين المعارضة والحزب الشيوعي ممكنًا بواسطة الكنيسة، وحصل التوافق بينهما.

لم يحصل في التاريخ تقريبًا انتقال إلى الديمقراطية بالثورة، ولا حتى في حالة الثورة الفرنسية؛ فالثورة الفرنسية تبعها سياسة إرهاب عنيف ضد من اعتبروا أعداء الثورة، ثم جمهورية أولى، ثم تحويل نابليون بونابرت لها إلى إمبراطورية، ثم عودة الملكية وآل بوربون، بعودة لويس الثامن عشر وشارل العاشر، ثم تبعها الملكية الليبرالية النسبية للويس فيليب الأول ملكًا دستوريًا، ثم جمهورية ثانية قصيرة استمرت عامين، ثم الإمبراطورية الثانية التي أعلنها نابليون الثالث، ثم الجمهورية الثالثة التي استمرت نحو سبعين سنة من عام 1871 حتى عام 1940، إلى أن وصلنا إلى ديمقراطية ليبرالية حقيقية تخطت التوتر بين الليبرالية والديمقراطية. وأعتقد أنها توطّدت فعليًا بعد الحرب العالمية الثانية. ويدلّ استقرار التجارب التاريخية على أنّ الثورة لم تقدّ مباشرة إلى ديمقراطية في أي مكان؛ فالثورات التي نعرفها التي تأتي لإسقاط نظام مباشرة



تنتج دكتاتوريات وليس ديمقراطيات. ولدينا في الثورة البلشفية مثال كلاسيكي والثورة الإيرانية مثال آخر. فالاحتجاجات التي رافقت الانتقال الديمقراطي حصلت في إطار إصلاح عام واحتجاجات تطالب بتعميق الإصلاح.

فماذا حصل عربياً؟ عرفت عدة بلدان عربية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إصلاحات سياسية نتيجة لحراك شعبي بعد انخفاض أسعار برميل النفط، وضغط أميركي معتدل عليها بعد نهاية الحرب الباردة، ونتيجة لعوامل أخرى عديدة. واضطر بعض الأنظمة إلى الشروع في إصلاحات سياسية معينة. ولكن ما حدث في العالم العربي، وهو الاستثناء الكبير الذي حاولت بحثه في كتابي **في المسألة العربية** الذي صدر في عام 2007 قبل اندلاع الموجة الأولى للثورات العربية وسأواصله في كتاب قادم، أن النخب الحاكمة لم تنشق نتيجة للإصلاحات، لا في المغرب ولا البحرين ولا مصر ولا الأردن ولا تونس. في كل هذه الدول التي حدثت فيها إصلاحات لم تنشق النخبة الحاكمة؛ ما أكد أن النخبة الحاكمة في الدولة السلطانية هي عبارة عن حاشية أو بطانة لصانع القرار، ولا توجد عدة مراكز لصنع القرار. وبناءً عليه، يستطيع الحاكم أن يقوم بإصلاح ثم يراجع حين يجد الطرف مؤاتياً، وينتهي الأمر. الدولة الوحيدة التي انشقت فيها النخبة العامة كانت الجزائر بعد إصلاح 1989 وانتهت إلى انقلاب الجيش على عملية الإصلاح عام 1992.

جاءت الثورات من تحت بعد فترة طويلة من تبين أن الإصلاح من أعلى كان عملية تجميلية. لكن هذه الثورات العفوية لم تطرح بديلاً عينياً عن النظم السلطوية لاستلام الحكم. ومن هنا الإسهام في نظرية الثورة. وأول مرة لدينا «ثورات إصلاحية» تتمثل سماتها الأساسية بما يلي:

- أولاً: إنها ثورات تحل محل الإصلاح من أعلى، فهي ثورات لا تريد أن تستولي على النظام، كما حصل في روسيا أو إيران، أو في الثورة الفرنسية حينما استولت العناصر الراديكالية منذ عام 1789 إلى عام 1792، بل «تطالب» بإسقاطه. الثورات التي نعرفها تاريخياً لا تطالب بإسقاط النظام، بل تُسقطه وتستولي بالفعل على الحكم. أما الثورات العربية فترقّع جدران النظام مطالبةً بتغييره. لم يرد أحد من ثوار مصر في يناير 2011 أو ثوار تونس أن يستلم السلطة. لم يكن لدى أحدهم برنامج لاستلام السلطة، بل خرجت الثورات تطالب الأنظمة بالتغيير، ولكن الثورات لا تطالب الأنظمة بالتغيير، الثورات تغيّرها، تقفز على السلطة، بينما ما لدينا هنا هو ثورات تطالب الأنظمة بالتغيير.
- ثانياً: إنّها تقوم فعلاً مقام الإصلاح من أعلى في بعض الحالات. فحيث بدأ انتقال ديمقراطي في البلدان العربية حصل ذلك بعد أن شقت الثورات، وليس الإصلاح، النخبة الحاكمة التي انشقت حول سؤال كيفية التعامل معها.

في الموجة الأولى نشبت ثورات في خمس دول عربية. لكن الانتقال الديمقراطي حصل في دولتين فقط، هما تونس ومصر، يضاف إليهما انتقال هش في ليبيا. وفي اليمن، تحولت الثورة إلى حرب أهلية بعد تدخل خارجي على الرغم من أن اليمنيين خاضوا حواراً وطنياً حقيقياً راقياً جداً، وتوصلوا فيه إلى ما يشبه الميثاق كما في ميثاق مونكلوا Moncloa في إسبانيا، لكن انقلب عليه تحالف الحوثيين وأطراف من النظام السابق بدعم إيراني تبعه تدخل عسكري سعودي-إماراتي. وأصبح اليمن ساحةً لحرب بين المحاور الإقليمية، مع أن النخب اليمينية توصلت إلى ميثاق ديمقراطي برعاية الأمم المتحدة. وفي ليبيا، ثبت أن الإجماع على الدولة لا يكفي وأنه يجب البدء ببناء المؤسسات، وأول هذه المؤسسات الجيش، وهذا الأمر قد فشل بسبب تمسك الفصائل بسلاحها والتدخل الخارجي. والاستنتاج الثاني من تجربة ليبيا هو أن الانتخابات ليست بالضرورة الخطوة الأولى والضرورية للتحويل الديمقراطي. فإذا لم تكن مؤسسات الدولة قوية، ولم يكن الجيش مبنياً، والفصائل المسلحة منتشرة، تصبح الانتخابات عامل تعميق للشروع وليس عاملاً ديمقراطياً. إن ضغط الوكالات الغربية، مثل الأمم المتحدة وغيرها، من أجل عقد الانتخابات، ليس دائماً صحيحاً. وليس بالضرورة أن تبدأ الانتخابات، فقد تكون الانتخابات أحياناً مضرّة، هذا بالنسبة إلى ليبيا.

أما بالنسبة إلى سورية، كما تعلمون، فثبت ما يلي:

- ثبت شيء مهم ينسأه بعض الليبراليين، وهو أن القمع العنيف إذا كان مستمرًا ومثابراً وبلا قيود، فإنّه «ينفع» للحفاظ على النظام. ورغم وجود مقولة أخلاقية تقول إنّ العنف لا ينفع في السياسة، فهو «ينفع» في بعض الحالات. وينطبق ذلك على النظام السوري الذي لم يخضع لأيّ قيود من أجل أن يوقف العنف، هذا أول عوامل فشل الثورة السورية بتحويلها باستخدام العنف غير المقيّد إلى حرب أهلية شرسة.
- عدم مثابرة حلفاء سورية بسبب تجربة العراق وفشل الولايات المتحدة فيها، وأيضاً بسبب عدم تأكدهم من البديل والمعارضة السورية. ولا أقصد المعارضة السياسية، بل المعارضة المسلحة المشتتة، من دون أي قيادة سياسية ولا برنامج. هذه لم تُش بمستقبل واضح لسورية على الإطلاق.
- مثابرة حلفاء النظام السوري، ثم التدخل المباشر لإيران وروسيا على الأرض السورية وحسم المعركة التي كاد يخسرها.

- صعود نبرة إسلامية طائفية متطرفة في بعض فصائل الثورة السورية، عززت تحالف ما يسمى الأقليات في سورية، وأيضاً لدى قطاعات أكثرية علمانية. وأعتقد أنّ الأكثرية في سورية علمانية، وهي علمانية قد تكون متدينة، إنها علمانية من يؤمنون بعدم استخدام الدولة للإملاء الديني أو فرض نمط حياة على الناس، وهي علمانية الأغلبية في العالم العربي كلّ كما أعتقد.

بالنسبة إلى تونس ومصر، فإنهما الحالتان اللتان حصل فيهما انتقال ديمقراطي، الأول نجح والثاني فشل. هذه المقارنة مفيدة نظرياً، وهي الأكثر إسهاماً في النظرية. ولأنّ الحالتين متشابهتان، يمكن أن يكون السؤال: لماذا نجحت واحدة وفشلت أخرى؟ هذا سؤال مفيد. هنا مربط الفرس. لماذا اختلفت نتائج التجريبتين إلى هذا الحد مع أنّ هناك إجماعاً على الدولة في الدولتين، وهناك وحدة وطنية، ورسوخ لمؤسسات الدولة في كل منهما؟ وقبل أن أفحص الإحصائيات المتعلقة بمعدل دخل الفرد، ونسبة التعليم، ومؤشرات التنمية البشرية HDI، وحجم الطبقة الوسطى وعدد الفقراء في البلدين، كدت أستنتج أنّ نظرية التحديث قد تصحّ هنا؛ إذ كنت أحسب أنّ تونس أكثر تحديناً من مصر؛ أي إنّ نسبة التعليم أعلى في تونس منها في مصر، وأنّ الطبقة الوسطى أكبر في تونس منها في مصر، هذا ما كنت أحسبه، وأنّ هذا قد يفسر نجاح الانتقال هنا وفشله هناك. لكنني وجدت أنّ معدل الدخل في تونس متقارب جداً مع نظيره في مصر، وتفاجأت من الأرقام. كما أنّ نسبة التعليم متشابهة، وحجم الطبقة الوسطى، التي أقيسها بـ 5/3 بين الخمس الأول والخمس الأخير في معدل الدخل وفق معامل جيني، متشابه أيضاً.

النتيجة مدهشة وتعني أنّ نظرية التحديث لا تُفسر نجاح التجربة في تونس وفشلها في مصر. وقد يكون لطيفاً للجمهور الفرنسي في القاعة، أنّ ليبسيت، في مقال له عام 1993 (يراجع فيه المقال الأول المذكور سابقاً)، ينبّه إلى عاملين يقول إنه انتبه لهما في تجارب الأربعين عاماً الأخيرة، أولهما: الثقافة السياسية، وشدّد على موضوع «الإسلام»، فكان واضحاً له من خلال الإحصائيات أنه لا توجد دول مسلمة ديمقراطية، بل توجد دول شبه ديمقراطية، في تركيا وربما في باكستان، لكن حيثما يوجد الإسلام لا توجد دول ديمقراطية. أمّا ثانيهما فهو أنّ المستعمرات الفرنسية لا تصبح ديمقراطية، المستعمرات البريطانية فقط تصبح ديمقراطية. المفارقة القائمة لدينا تكمن في أنّ تونس التي كانت مستعمرة فرنسية أصبحت ديمقراطية، وأنّ مصر التي كانت تحت الوصاية البريطانية لم تصبح ديمقراطية. هل هذا معناه أنّ سورية ولبنان والجزائر وتونس، لن تصبح وفق ترسيمة ليبسيت دولاً ديمقراطية؟ لقد دحضت التجربة العربية هذه المقولة.

أما نتائج البحث: فأولاً هناك عنصر مهم لهذا السياق في دراسات الانتقال الديمقراطي وهو «ثقافة النخب السياسية». إنّ النخب السياسية التونسية كانت قادرة على ما يسمى في دراسات الانتقال بـ «المساومة»،

والمساومة هنا ليست كلمة سيئة، إنها تعني التوصل إلى نتائج ليس فيها منتصر ومهزوم بالضرورة، فلقد كانت عناصر من نخب النظام التونسي القديم مستعدة للتفاوض مع المعارضة التونسية لإحداث انتقال ديمقراطي، فقد استمرت هذه العناصر بعد سقوط بن علي في الحكم؛ مثل محمد الغنوشي الذي تولّى منصب رئاسة الوزراء، ورئيس البرلمان فؤاد المبرّغ الذي تولّى رئاسة الدولة مؤقتاً، وغيرهما. وهؤلاء دخلوا في مفاوضات مع المعارضة التونسية، وتوصلوا إلى التوافق على إجراءات ديمقراطية كما في إسبانيا. لكن الفرق بين التجريبتين يتمثل بأن البداية لم تكن بإصلاح من أعلى بعد وفاة الرئيس، بل بثورة شعبية. هذا تجديد عربي؛ عندما تحجب الأنظمة السلطانية الإصلاح، فإنه يصبح ممكناً بعد ثورات من الأسفل.

**إدًا، الاستنتاج الأول:** قدرة النخب التونسية على المساومة، بما في ذلك نخب الحركة الإسلامية التونسية التي كانت جاهزة في الأزمنة للتنازل عن الحكم خوفاً من تكرار تجربة الإخوان المسلمين في مصر. المرونة التي أبدتها الحركة الإسلامية في تونس كانت أحد أهم عوامل التوصل إلى وفاق مع عناصر من النظام القديم، فمن دخل في مساومة مع المعارضة هو في الحقيقة التيار البورقيبي في النظام التونسي الذي حيّده زين العابدين بن علي، هذا التيار بقيادة الباجي قائد السبسي، تمكّن من التفاهم مع التيار الإسلامي خلال أزمة الانتقال التي كادت تطيح التجربة كلّها. أمّا العلمانيون الراديكاليون المتطرفون في عدائهم للنظام القديم وأيّ تيار إسلامي فكانوا عامل إعاقة وليسوا عامل توافق، كانوا يعارضون أيّ توافق ووصلوا إلى درجة، كما حدث في مصر، دعوة الجيش للتدخل؛ بمعنى أنّهم كانوا مستعدين لتفضيل انقلاب عسكري على توافق يؤدي إلى انتقال ديمقراطي. هذا أمر مهمّ. أمّا النخب الإسلامية والعلمانية في مصر فشلت في الحوار والتفاهم على إنقاذ هذا الانتقال، وحاول كل طرف أن يكسب الجيش لصالحه ضد الأطراف الأخرى.

وهنا اختلف مع نظرية التحديث في تشديدي على ضرورة الثقافة السياسية للنخبة وليس الثقافة السياسية للشعب؛ فلا يمكن أن تصبح ثقافة شعب ما ديمقراطية في ظل الاستبداد، ثقافة الشعوب تصبح ديمقراطية في ظل الديمقراطية وترسيخ مؤسساتها، والمطلوب في الانتقالات المتأخرة الجارية حالياً دفعة واحدة، ليس أن يكون الشعب ديمقراطياً، بل أن تكون ثقافة النخب الفاعلة في الانتقال ديمقراطية.

**الاستنتاج الثاني:** في البلدين عصى الجيش أوامر النظام في قمع الثورات، ولذلك نجحت الثورتان. الجيش التونسي والجيش المصري عصياً أوامر النظام في قمع الثورات. الفرق بينهما أنّ الجيش المصري كان له طموح سياسي، والجيش التونسي لم يكن لديه مثل هذا الطموح. هذا الأمر لم تنتبه إليه دراسات الانتقال، وهذه هي الإضافة الجديدة التي تضيفها دراستنا للحالات العربية إلى دراسات الانتقال، وهي كالتالي: لا يمكن تحقيق انتقال ديمقراطي إذا كان الجيش معادياً له، إمّا أن يقف الجيش على الحياد وإمّا أن يؤيد الانتقال الديمقراطي. أمّا إذا كان معارضاً للانتقال الديمقراطي ولديه طموح سياسي، فلا يمكن تحقيق الديمقراطية.

**الاستنتاج الثالث:** العامل الخارجي، ويتلخص في أنّه كلما كانت الدولة التي تجري فيها عملية الانتقال مهمة جيوسراتيجياً يصبح العامل الخارجي أشدّ أهمية فيه. تونس ليست مهمة جيوسراتيجياً؛ فلا هي على حدود إسرائيل، ولا يوجد فيها نفط. ولذلك لم تأبه دولة من الدول العظمى بأن تصبح تونس ديمقراطية أم لا، خلافاً لمصر وسورية. فمصر مثلاً على حدود إسرائيل. وهي أكبر دولة عربية، وإذا قام فيها نظام ديمقراطي فالأمر يشكّل تهديداً في نظر بعض دول الخليج ولا سيما أكبرها، وهنا لا أقصد تحديداً الدول الصغيرة التي لا تخشى الديمقراطية بسبب المستوى المعيشي المرتفع الذي توفره ريع النفط. لكن المملكة العربية السعودية تخشى الديمقراطية. والغريب أنّ الإمارات العربية المتحدة وهي دولة ريعية صغيرة نسبياً لا يوجد فيها خطر من الديمقراطية، لكنها لديها أيديولوجيا ضد الديمقراطية، تقوم بـ «دور ريادي» (بالمعنى السلبي) ضد الديمقراطية. والتدخل الأميركي كذلك كان حاسماً، وعملياً؛ إذ كان هناك تأييد أميركي مباشر

للالنقلاب العسكري في مصر، وليس صمناً فحسب، استناداً إلى ما كتب ديفيد كيركباتريك، الذي شغل منصب مدير مكتب صحيفة **نيويورك تايمز** الأميركية في القاهرة في الفترة 2011 - 2015، عن لقاءات بين مسؤولين أميركيين والجيش المصري.

**الاستنتاج الرابع:** يصبح هذا العامل الخارجي مؤثراً على نحوٍ حاسم حين تكون القوى السياسية الرئيسة غير قادرة على التفاهم. ما حصل في مصر أنه ظل الاستقطاب بين ما يسمى «القوى الإسلامية» و«القوى العلمانية»، وإصرار الإخوان المسلمين على أن يحكموا بأغلبية 52 في المئة في مرحلة انتقال ديمقراطي، ووجود دولة عميقة معادية للحاكم المنتخب، لا تستطيع هذه الأغلبية أن تحكم من دون وحدة وطنية؛ لأنه في مقابل جهاز الدولة العميقة المعادي للنظام المنتخب، ما من وسيلة في مواجهته سوى الشرعية الثورية، وهذا يتطلب وحدة بين القوى المؤيدة للثورة ولعملية الانتقال، لكن القوى المؤيدة للثورة كانت مستقطبة بين علمانيين وإسلاميين في مصر، حلّ هذا الاستقطاب محلّ الاستقطاب بين قوى معادية للديمقراطية وقوى مؤيدة لها. وهذا ما أعاد الشرعية لتدخل الجيش من جهة، وما مكّن القوى الخارجية من العبث في الحالة المصرية، تحديداً في فترة انتقال اتصفت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي. وهذا ما يحدث في جميع الدول التي يحدث فيها انتقال، رغم وجود ثورة في التوقعات والتي تكون الخيبات بحجمها في المراحل الأولى للديمقراطية، فتوقعات الشعب على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تكون عالية بعد الثورة، ولكن لا يمكن تحقيقها في عامين أو ثلاثة؛ لذلك يحدث احتقان وغضب شعبي وحتى «حنين» إلى النظام القديم يمكن استغلاله من قوى خارجية، ويمكن استغلاله أيضاً بقوة في حالة حدوث انقسام النخبة الثورية، وهو ما تحقّق في مصر، ولم يحصل في تونس.

إذاً، **أكثف خلاصاتي بما يلي: الثقافة السياسية للنخب، وطموح الجيش السياسي من عدمه، وأهمية البلد من الناحية الجيوستراتيجية، وأخيراً عدم إمكانية الحكم في مرحلة الانتقال إذا كان جهاز الدولة القديم معادياً لها إلا بالوحدة الوطنية للقوى السياسية المؤيدة للانتقال الديمقراطي.**